الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والثلاثون

الوثائق الرسمية*

اللجنة الخامسة

الجلسة العاشرة

المعقودة يوم الاثنين

١٨ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٧٦

الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

محضر موجز للجلسة العاشرة

الرئيس : السيد المنتصر (الجمهورية العربية الليبية)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسلي

المحتويات

البند ٩٢ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٧٦ - ١٩٧٧ (تابع)

شبكة مراكز الاعلام التابعة للامم المتحدة

حولية الامم المتحدة

مكافآت أعضاء محكمة العدل الدولية

البند ٩٣ من جدول الاعمال : الخطة المتوسطة الاجل (تابع)

(أ) الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٧٨ - ١٩٨١ والخطة المنقحة لعام ١٩٧٧ (تابع)

Distr. GENERAL
A/C.5/31/SR.10
5 November 1976
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وترسل في غضون اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى :

Chief , Official Records Editing Section , Room LX-2332 .

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة بأمد وجيز في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة .

76-90118

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٥

البند ٩٢ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٧٦ - ١٩٧٧ (تابع)

شبكة مراكز الاعلام التابعة للامم المتحدة (A/31/8/Add.1 و A/C.5/34/14)

حولية الامم المتحدة (A/31/8/Add.1 و A/C.5/31/12)

١- السيد مسلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال ان المقترحات الواردة في تقرير الامين العام عن شبكة مراكز الاعلام التابعة للامم المتحدة (A/C.5/31/14) لم تتضمن طلبا بالموافقة في الدورة الحالية على مخصصات اضافية . ولذلك فقد قصرت اللجنة الاستشارية ملاحظاتها على عدد من الجوانب الادارية والمالية التي وردت في تقرير الامين العام . ففي الفقرة ٤ من تقريرها (A/31/8/Add.2) ، أشارت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية الى تسعة أمثلة عن التدابير التي يقوم الامين العام الآن باتخاذها لتحسين فعالية شبكة مراكز الاعلام . وقد استوضحت اللجنة الاستشارية ممثل الامين العام عن الآثار المالية لتلك التدابير ، وانه ليمكنها اعلام هذه اللجنة ان التدابير المذكورة هي قيد التنفيذ في نطاق المخصصات المقررة لها حاليا في الميزانية. ولكنه سيجرى بحث عدد من العوامل ، كما أشير الى ذلك في الفقرة ٢٤ من تقرير الامين العام ، لدى اعداد الميزانية البرنامجية التي سيقترحها الامين العام لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ .

٢- وقال ان الفقرة ٥ من تقرير اللجنة الاستشارية تشير الى أنه لا يجوز فهم القائمة دال من المرفق الثاني لتقرير الامين العام على انها تقوم بالمماثلة بين أعلى الوظائف في مراكز الاعلام واعلى الوظائف في البرنامج الانمائي للامم المتحدة في كل بلد ، وذلك لاختلاف مهام الممثلين المقيمين ومهام مديرى المراكز ، وانه لا يمكن تبعا لذلك اجراء مقارنات بين الرتب المقابلة من هاتين الفئتين .

٣- وانتقل الى الفقرة ٦ فقال ان اللجنة الاستشارية تذكر فيها باهتمام الجمعية العامة ، الذى ينعكس في القرار ٢٨٩٧ (د-٢٦) ، في أن ترى مديرى مراكز الاعلام التابعة للامم المتحدة يولون كل اهتمامهم لنشر المعلومات عن الامم المتحدة قبل العمل كممثلين للمنظمة .

٤- وتطرق لموضوع " حولية الامم المتحدة " فقال ان الامين العام يقترح ، وفقا لطلب الجمعية العامة ، اتخاذ تدابير تتيح ظهور هذه النشرة في أقرب فرصة . وأوضح ان اقتراحات الامين العام التي تعتمد على توصيات الفريق العامل الذى أنشأه ، قد وردت في الفقرات من ٣ الى ٥ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/31/8/Add.1) ، وانها تستلزم فتح اعتماد اضافي قدره ١٠٨٥٠٠ دولار عام ١٩٧٧ و ٣٦٥٠٠ دولار عام ١٩٧٨ .

٥- وتكلم عن ملاحظات وتوصيات اللجنة الاستشارية التي وردت في الفقرات من ٧ الى ١٣ من تقرير اللجنة ، فقال ان اللجنة قد تعرضت لبعض الخيبة لدى مطالعتها تقرير الامين العام ، لأنه لا يتضمن اقتراحات بناءة لتسوية الصعوبات التي يلمحها نشر الحولية في الوقت اللازم ، كما أنه

(السيد مسلي)

لا يدرس بالتفصيل اسباب المشكلة . وأضاف ان الامين العام لم يبين ما اذا كانت قد بحثت طرق أخرى ، وماهي هذه الطرق . وأضاف ان من دواعي الخيبة كذلك مالوحظ من ان دائرة التنظيم الادارى لم تستشر في هذا الصدد كما كان يتوجب . وان تقرير الامين العام ليولّد انطباعا بأن المشكلة المركزية هي الافتقار الى الموارد ، وان الحل يكمن في الحاق مزيد من الموظفين بالفريق المعني بالحولية .

٦- وقال ان مختلف الادارات التي تساهم في الحولية ، كما اشارت الى ذلك اللجنة الاستشارية ، لا تمنحها درجة عالية من الاولوية ، مما يؤدى الى تأخر وصول المقالات ورداءتها . وقد طلبت لجنة البرنامج والتنسيق الى الامين العام منح الحولية ماتستحقه من اولوية عالية ، كما ذكرت اللجنة الاستشارية في الفقرة ٩ من تقريرها ان اصدار الامين العام لتعليمات واضحة في هذا الصدد سيكون اكثر فعالية من انشاء اجهزة جديدة ومعقدة وكثيرة التكاليف . وترى اللجنة الاستشارية ان مجرد زيادة عدد اعضاء الفريق المعني بالحولية لن يؤدى الى النتائج المرغوبة ، ولذلك فهي تلح على الامين العام في بحث المسألة كيما تصل الى الفريق المذكور ، في الوقت المناسب ، مقالات رفيعة المستوى ، وترى اللجنة كذلك انه يمكن الى حد بعيد ، تحقيقا لهذه الغاية ، اعادة توزيع الموارد اللازمة من الموظفين ، على نحو مختلف ، في اطار الملاكات الحالية المخصصة للامانة العامة . وأضاف أن ثمة مجالا بالطبع للترخيص باعتمادات اضافية بغية تدارك التأخير المتراكم ، ولكن الرقم الوارد في الفقرة ١٣ من تقرير اللجنة الاستشارية غير صحيح . فالمبلغ الاضافي الموصى به بالنسبة للفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٧ لا يبلغ ٠٠٠ ٨٥ دولار بل ٠٠٠ ٧٧ دولار ، وينجم هذا الرقم عن تخفيض الاعتماد المطلوب أصلا ، وذلك باقتطاع مبلغ ٤٠٠ ٢٣ دولار مما يقابله من مجموع التكاليف المشتركة الخاصة بالموظفين . ويمثل مجموع هذين العنصرين الكلفة الاجمالية لوظيفة من الفئة الفنية (ف-٣) اقترح انشاءها الأمين العام .

٧- السيد اكاتاني (مساعد الامين العام لشؤون الاعلام) : قال ان الامين العام ، اذ يقدم تقريره عن مراكز الاعلام التابعة للامم المتحدة ، يفي بمهمة عهدت بها اليه اللجنة الخامسة منذ اربع سنوات ، في الوقت الذى قدم فيه وعد باجراء دراسة معمقة عن شبكة المكاتب الميدانية لادارة شؤون الاعلام . وقد استغرقت تلك الدراسة وقتا اطول مما قدر لها في الأصل لأنه رؤى من المناسب الانتظار حتى تنتهي حلقة كاملة من الاجتماعات الاقليمية السنوية لمديرى المراكز . ولذلك فان امام اللجنة اكمل بيان اعد عن شبكة مراكز الاعلام التابعة للامم المتحدة .

٨- وقال ان النتيجة الرئيسية للتقرير قد وردت في الفقرة ٩ التي تذكر أن شبكة مراكز الاعلام التابعة للامم المتحدة اداة لاغنى عنها للنجاح في اداء عدد من المهام التي لا تتعلق بالاعلام فحسب بل باعمال مكاتب أخرى في الامانة العامة وغيرها من هيئات الامم المتحدة كذلك .

٩- ان شبكة مراكز الاعلام ، كما ورد في التقرير ، بحاجة كبيرة الى التعزيز اذا اريد لها ان تؤدى عملها على نحو فعال حقا . ويتخذ الآن عدد من التدابير لهذه الغاية ضمن حدود الاعتمادات

(السيد اكاتانـي)

المفتوحة حاليا في الميزانية . واستدرك السيد اكاتاني بقوله ان الامر سيتطلب في المستقبل موارد اضافية ، واسترعى الانتباه في هذا الشأن الى الفقرة ٢٨ من التقرير التي يطلب فيها الامين العام الى الدول الاعضاء زيادة مبلغ الاشتراكات الخارجة عن الميزانية التي تقدمها لتمويل بعض المراكز ، كما يطلب اليها ان تساهم في تقديم التبرعات اذا لم تكن تفعل ذلك من قبل .

١٠ - ومضى يقول أن للتقرير الخاص بحولية الامم المتحدة (A/C.5/31/12) آثارا مالية بالنسبة لفترة السنتين الحالية ، وذلك على خلاف ماهو الامر بالنسبة للتقرير الخاص بمراكز الاعلام . ويقدر التقرير الاعتماد الاضافي الواجب فتحه بمبلغ ١٠٨٥٠٠ دولار ، وهو رقم توصي اللجنة الاستشارية بتخفيضه بمبلغ ٢٣٤٠٠ دولار وبما يتصل بذلك من التكاليف المشتركة الخاصة بالموظفين ، علما بأن هذين العنصرين يمثلان كلفة انشاء وظيفة جديدة دائمة من الفئة الفنية (ف - ٣) . ولن تألو ادارة شؤون الاعلام جهدا لاصدار " الحولية " على نحو اسرع مما كان في الماضي ، حتى ولو لم تحصل على مجموع الاعتماد الاضافي الذي طلبه الامين العام . واذا لم تكلل جهود ادارة شؤون الاعلام في هذا الصدد بالنجاح ، فان الامين العام سيقدم الى الجمعية العامة تقريرا بهذا الشأن في دورة قادمة .

١١ - وتابع كلامه قائلا انه لم يتح للجنة في الدورة الحالية التقرير الشامل الذي اعتاد الامين العام تقديمه عن سياسة وأنشطة الأمم المتحدة في مجال الاعلام ، وذلك لان الجمعية العامة لم تقدم طلبا خاصا بذلك في العام الماضي من جهة ، ولان الامانة العامة لا ترغب ، من جهة أخرى ، الاثقال على اللجنة بوثائق زائدة الكثرة . وقد اعرب السيد اكاتاني مع ذلك عن رغبته في تقديم وصف موجز وعام عن اعمال ادارة شؤون الاعلام خلال العام المنصرم ، لاقتناعه بأن هذه الادارة ليست ادارة غير مختصة الا على نحو جزئي . وأردف ان اعمال هذه الادارة تكشف كذلك عن جوانب هامة خاصة بالمضمون يحق للدول الاعضاء ان تكون على علم بها في فترات منتظمة .

١٢ - ومضى يقول ان تمكن ادارة شؤون الاعلام من الابقاء على الاتصالات المنتظمة الضرورية مع الوفود يعود بعض الفضل فيه الى الفريق الاستشاري لشؤون الاعلام الذي يتألف من ٢٦ عضوا . وقد عقد الفريق في المقر ، في اذار/مارس ١٩٧٦ ، دورته السنوية الخامسة ، وقدم الى الامين العام والى ادارة شؤون الاعلام بعض المبادئ الموجهة والنصائح القيّمة التي ساعدت ادارة شؤون الاعلام مساعدة كبيرة في معاودة التفكير ببرنامج اعمالها وتعديل اولوياتها بغية تلبية الطلبات الجديدة في حدود الموارد الحالية .

١٣ - وتابع كلامه قائلا ان ادارة شؤون الاعلام قد عنيت بصورة أساسية خلال العام المنصرم بمواصلة زيادة فعالية اعمالها وتحسين نوعية انتاجها . فقد استمرت مثلا في تعزيز صلات التعاون مع سائر ادارات الأمانة العامة ، ومع الهيئات الكثيرة في الأمم المتحدة التي تعهد الى الادارة بمهام اعلامية ، ومع ادارات شؤون الاعلام في سائر هيئات الامم المتحدة . وقد نسقت جهودها بصورة منتظمة مع جهود مركز مناهضة الفصل العنصري ، وظلت على اتصال وثيق مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل

(السيد اكاتانـي)

العنصرى ولجنتها الفرعية للالتماسات والاعلام . وهي تتعاون كذلك مع لجنة الأمم المتحدة المشتركة للاعلام . وكان من نتائج هذا التعاون المتزايد أن عرض على الجمعية العامة أول تقرير مفصّل تم اعداده عن الانشطة الاعلامية المناهضة للفصل العنصرى التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة بجملتها ، والتي تتضمن بوجه خاص اقتراحات تتعلق بالتدابير التي يعتزم اتخاذها في المستقبل . ومن الامثلة الاخرى على هذا التعاون خطة العمل المشتركة المتعلقة بالاعلام في اطار منظومة الامم المتحدة ، وهي الخطة التي قدمت مؤخرا الى لجنة التنسيق الادارية . وتتألف خطة العمل هذه من عدد من المقترحات المحددة الرامية الى حمل مختلف هيئات الأمم المتحدة على مضافرة جهودها عام ١٩٧٧ وتبادل المعلومات عن برامجها الاعلامية ، بغية تلافي ازدواجية العمل ، وتنسيقا للانشطة المتصلة ببعض الموضوعات المشتركة . ويقوم مركز الاعلام الاقتصادى والاجتماعي بدور الادارة المركزية التي تتولى القيام بعملية البرمجة هذه ، كما يضطلع المركز بأمانة لجنة الأمم المتحدة المشتركة للاعلام . وقد شكر السيد أكاتاني حكومات جمهورية ألمانيا الاتحادية ، والدانمارك ، والسويد ، وفنلندا ، والنرويج ، وهولندا ، واليابان ، التي أدى ماقدمته من تبرعات سخية للصندوق الاستئماني للاعلام الاقتصادى والاجتماعي الى اتاحة المجال أمام مركز الاعلام الاقتصادى والاجتماعي للوفاء بالمهام الكبيرة التي تقع على عاتقه .

١٤— ومضى يقول ان ادارة شؤون الاعلام تعيد باستمرار بحث نتاجها وبرامجها بغية تحسين أعمالها واكساب هذه الأعمال مزيدا من الفعالية ، دون تجاوز حدود الموارد الحالية . فقد تم مثلا اعتماد عنوان جديد أجمل مظهرا للبيانات الصحفية ، كما استعيض عن الطريقة القديمة القائمة على النسخ بالرونيو بطريقة للنسخ التصويرى (الفوتوكوبي) كبيرة السرعة تتيح لادارة شؤون الاعلام تأمين خدمة أسرع وأفضل دون أن يؤدى ذلك الى زيادة في التكاليف .

١٥— وقال ان ادارة شؤون الاعلام تولي اهتماما مماثلا بالطبع لمضمون نتاجها ، كما لا تغيب عن بالها مطلقا الحاجة الى التحلي بالموضوعية وعدم التحيز . وقد عملت لهذه الغاية على تحسين الرقابة في مجال التحرير بالنسبة لبعض منشوراتها .

١٦— ومضى يقول ان ادارة شؤون الاعلام لا تنسى كذلك ماقدمه اليها من تعليمات المجلس الاقتصادى والاجتماعي بشأن زيادة الاعتماد على التقنيات الحديثة لتعبئة الرأى العام . وفي هذا الصدد ، ستتولى ادارة شؤون الاعلام قريبا القيام اعتبارا من المقر، ببثها الخمسمائة عن طريق التوابع الأرضية ، كما انها تعمل على زيادة عدد أقنية البث المباشر الموجهة الى جميع مناطق العالم . وأضاف أن جميع مراكز الأمم المتحدة للاعلام ستجهز في مستقبل قريب بمعدات سمعية وبصرية ملائمة لعرض الأفلام . وتستقصي ادارة شؤون الاعلام بالاضافة الى ذلك امكانيات استخدام المعدات الاعلامية الموجودة في الأمم المتحدة لتحسين الخدمات التي تقدم لمراكز الاعلام ، ولا سيما في مكتباتها المرجعية كما تعتزم الادارة ادخال تقنيات التصوير الدقيق بصورة تدريجية .

(السيد اكاتانـي)

١٧- ومضى يقول ان ادارة شؤون الاعلام قد واصلت عام ١٩٧٦ تكريس قسم كبير من اهتمامهـا لمسألة هامة هي مسألة وقع النشاط الاعلامي . فقد تبينت بكل جلاء ضرورة الحصول ، بصورة اكثر منهجية ، على المعلومات الخاصة بموقف عامة الجماهير ازاء المنظمة في مختلف مناطق العالـم وباحتياجات الجماهير التي تتوجه اليها ادارة شؤون الاعلام ، وبالمواضيع التي تهم هذه الجماهير. وانها لمهمة شديدة التعقيد ترغب الادارة أن تتمكن من تخصيص مزيد من الموارد لها . واستدرك يقول ان التقدم لم يتوقف مع ذلك ، وان الاستعداد يجرى للاضطلاع بدراسة المعلومات المتصلـة بالموضوع التي تقدمها وسائل الاعلام وتصنيفها على نحو منهجي . يضاف الى ذلك ورود التقاريـر من مراكز الاعلام ، والاتصالات المنتظمة مع الأجهزة المكلفة بتوزيع ماتنتجه ادارة شؤون الاعلام الـى جانب عمليات التقييم الشخصية . وأردف أن سير الامور على هذه الشاكلة ليس مرضيا ، ولكن ذلـك هو كل مايسع ادارة شؤون الاعلام القيام به في هذا الظرف .

١٨- وأنهى كلمته قائلا ان ادارة شؤون الاعلام ، وفقا للرغبة التي أعربت عنها لجنة البرنامـج والتنسيق ، قد اتخذت التدابير اللازمة لعرض ميزانيتها البرنامجية المقترحة مرتبة حسب الأنشـطة . وهي تأمل أن تقدم بذلك للدورة المقبلة أساسا أفضل لتقييم برنامج عملها .

١٩- السيد ماجولي (ايطاليا) : أعلن ارتياحه الى ان اللجنة الاستشارية قد تلقت تأكيـدا بأن التدابير المتخذة لتحسين فعالية شبكة مراكز الاعلام ليست لها آثار مالية . وقال ان وفده يرحب كذلك بالجهد الترشيدي والتنظيمي البالغ الأهمية الذي تنجزه ادارة شؤون الاعلام بغية زيادة أثـر أنشطتها .

٢٠- ومضى يقول ان مراكز الامم المتحدة للاعلام ذات أهمية عظمى في التعريف بمنظومة الامـم المتحدة ومكافحة الدعاية المضادة ، وكسب ثقة الرأي العام . ولذلك فينبغي لانشطة المراكز ان توجه الى الجماهير الواسعة لا الى مجموعات صغيرة من الاختصاصيين . وان من الافضل في هذا الشأن الاعتماد على التقنيات الحديثة للاتصال والنشر عوضا عن توزيع وثائق وتنظيم مؤتمرات . وينبغي لمراكز الاعلام من جهة أخرى أن تترجم لغة المنظمة الى لغة واضحة مستساغة من عامة الجماهير . وليس من المرغوب فيه ، بالنظر الى الطابع الخاص للغة الامم المتحدة واجراءاتها ، ان تنقل الاجتماعات نقلا مباشرا بالتلفزيون أو الاذاعة .

٢١- وقال انه ينبغي ايلاء استقلال ذاتي معقول لمدراء المراكز ، الذين يتوجب عليهم ألا ينفقوا وقتا طائلا في جمع البيانات الواجب ارسالها الى المقر . وينبغي ، بالاضافة الى الاختصاصـات الوارد ذكرها في الفقرة ٨ من تقرير الامين العام ، ان يكون مدراء المراكز على معرفة عميقة بحالـة البلد الذي يعملون فيه .

٢٢- وقد طلب السيد ماجولي الى مساعد الامين العام تقديم بعض المعلومات عن نتائج اجتماع لجنة الامم المتحدة المشتركة للاعلام الذي انعقد في ايلول/سبتمبر في واشنطن . واستفسر كذلـك

(السيد ماجولي ، ايطاليا)

عن نتيجة جهود الامين العام لحمل مزيد من الدول على التعاون ، وذلك بتزويد مراكز الاعلام بمعونات غير مباشرة ، كأن تقدم لها أماكن مجانية مثلا . كما جرى ذلك في مركز الاعلام بروما . واستدرك يقول انه ينبغي السهر على عدم افساح المجال أمام الحكومات لأن تقدم معونات لمراكز الاعلام ترمي بها الى نشر دعاية لأنفسها برعاية الامم المتحدة .

٢٣— وتطرق السيد ماجولي الى المعلومات الواردة في المرفق الاول من تقرير الامين العام فأشار الى ان مركز الاعلام بروما يشمل بخدماته الكرسي الرسولي .

٢٤— ومضى يقول ان اللجنة الاستشارية قد أشارت بالفعل ، في الفقرة ٦ من تقريرها ، الى ان مهمة مديري المراكز هي نشر المعلومات لا تمثيل الامم المتحدة . ولكن لمدراء المراكز عمليا مهمة تمثيل ، لان الجماهير تنظر الى مراكز الاعلام باعتبارها صورة عن المنظمة نفسها . ومع ذلك ، فان الوفد الايطالي يقر بأنه لا تنبغي المقارنة بين مرتبة الممثلين المقيمين لبرنامج الامم المتحدة الانمائي ومرتبة مديري مراكز الامم المتحدة للاعلام .

٢٥— وتكلم عن " حولية الامم المتحدة " فقال انه كتاب مرجعي القيمة ينبغي للوفود أن تكثر من الرجوع اليه . ولذلك فان من الواجب تلافي مايلاحظ من تأخير في توقيت الاصدار ، والعمل بحيث تصدر " الحولية " عقب اختتام دورة الجمعية العامة باثني عشر شهرا . وأضاف أن وفده غير مقتنع بالحجج التي قدمها الامين العام في الفقرتين ٣ و١٦ من تقريره (A/C.5/31/12) فيما يتصل بالتأخيرات المنسوبة الى الادارات المشتركة في تحرير الحولية ، وأنه يشاطر اللجنة الاستشارية رأيها في هذا الصدد . وأردف ان بامكان البعثات الدائمة نفسها ان تقدم تقارير مفصلة لحكوماتها في نهاية كل دورة للجمعية العامة ، فمن المعقول اذن اعتبار ادارات ومكاتب الامانة العامة قادرة على تقديم نصوصها في وقت وجيز الى الفريق المعني بالحولية .

٢٦- السيد سارامو (فنلندا) : أعرب عن رأيه في أن قسما كبيرا من الانتقادات التي تم الاعراب عنها بصدد النظام الاقتصادي الدولي الجديد تعود الى أن الجمهور ليس على علم واف بالقرارات التي اعتمدتها الأمم المتحدة في هذا الموضوع ولا بخلفية هذه القرارات . فينبغي ، بغية اقامة النظام الجديد بالسرعة المرغوبة ، أن تركز الأمم المتحدة اهتمامها على الاعلام . وتتبين في هذا الشأن الأهمية البالغة التي تتميز بها مسألة ملاكات المكاتب الميدانية لادارة شؤون الاعلام .

٢٧- ومضى يقول انه ليس من المستغرب ألا يتضمن تقرير الأمين العام سوى معلومات قليلة عن الأنشطة اليومية لمراكز الاعلام ، وهي مراكز تعمل بالضرورة في ظروف بالغة الاختلاف . ولكن ربما كان بالامكان مع ذلك زيادة السعي نحو اجراء تقدير لمدى ماتوصلت اليه مراكز الاعلام في تلبية ماينتظره منها المنتفعون بخدماتها . وأردف ان المترددين على مركز الاعلام في فنلندا قد أعلموا السلطات الفنلندية في مناسبات متعددة أنهم لم يتمكنوا من الحصول أحيانا على الخدمات التي كانوا يطلبونها . وقد لا تكون جميع هذه الطلبات غير المستجابة من اختصاص مركز الاعلام ، الا أنه كان في وسع المركز بالتأكيد أن يلبي بعضها لو تيسرت السبل للتغلب على بعض العقبات الصغيرة نسبيا ذات الطابع القانوني أو الوظيفي أو المتصل بالميزانية .

٢٨- ومضى يقول ان المهام الاعلامية الأخرى التي تنهض بها بعض المراكز ، كما أن ازدياد عدد اجتماعات الأمم المتحدة التي تعقد خارج المقر ، وتكاثر بعثات مختلف هيئات الأمم المتحدة في الخارج ، تستلزم جميعا بالفعل امداد المكاتب الميدانية بالمعدات اللازمة . واستدرك يقول انه ينبغي قدر الامكان ألا تفصل هذه المهمات عن الأنشطة الأساسية لمراكز الاعلام . وكما ذكرت اللجنة الاستشارية في تقريرها (A/31/8/Add.2) ، أشارت الجمعية في قرارها ٢٨١٧ (د-٢٦) الى أنه ينبغي لمدراء المراكز تكريس كل اهتمامهم لنشر المعلومات الخاصة بالأمم المتحدة . وأضاف أن الحالة في الظروف الراهنة ، من حيث الميزانية البرنامجية ، ليست على درجة كافية من الوضوح . ويود الوفد الفنلندي في هذا الصدد أن يعلم ماذا كانت الأنشطة غير الاعلامية لمراكز الاعلام قد قيدت على برنامج " الاعلام " أو على غيره من البرامج التي تتصل بها اتصالا أوثق . ويود الوفد كذلك أن يعلم مقدار الجزء المخصص للأنشطة غير الاعلامية من المصروفات الاجمالية لشبكة مراكز الاعلام .

٢٩- السيد أبو الغيط (مصر) : أعرب عن رغبته في الحصول على مزيد من المعلومات عن عدد وجنسية النساء اللواتي تم تعيينهن لوظيفة مدير مركز اعلام منذ الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ، وعن عدد وجنسية النساء اللواتي تم تعيينهن نائبات لمدراء ، ومعلومات عن جنسية جميع مدراء مراكز الاعلام ، وعدد البلدان التي تزود هذه المراكز بالخدمات ، وطبيعة هذه الخدمات . وطلب مثل مصر أخيرا ، فيما يتعلق بالفقرة الفرعية (أ) من الفقرة ٢٧ لتقرير الأمين العام (A/C.5/31/14) ، مزيدا من المعلومات عن التعاون القائم بين مراكز الاعلام والوكالات المتخصصة ، وعن نتائج دورة لجنة الأمم المتحدة المشتركة للاعلام التي انعقدت في

أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ . وتطرق لموضوع " حولية الأمم المتحدة " فقال انه يوافق على ماأبداه رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، وعلى ملاحظات مثل ايطاليا .

٣٠- السيد فييرا (البرازيل) : تكلم عن شبكة مراكز الأمم المتحدة للأعلام فألح على ضرورة العمل لتوعية الرأي العام العالمي بأهداف ومنجزات المنظمة . وأردف ان مما يبعث على التشجيع أن نعلم أن الشبكة الاعلامية للأمم المتحدة تزداد فعالية على نحو مطرد . وأضاف أن الحكومة البرازيلية قد زادت مؤخرا المساعدة التي تقدمها لمركز الاعلام في ريو دى جانيرو ، وهو المركز الوحيد من نوعه في بلد يتكلم اللغة البرتغالية ، مما يجعله في وضع فريد ، اذ يمارس دورا هاما في نشر المعلومات عن الأمم المتحدة في جميع البلدان الناطقة بالبرتغالية .

٣١- السيد نوربورن (الولايات المتحدة الأمريكية) : تعرض لمسألة " حولية الأمم المتحدة " فأعلن أنه يشترك مع اللجنة الاستشارية في عدم الاقتناع بأن الأمين العام يستجيب تماما في تقريره (A/C.5/31/12) للطلب الذى وجهته اليه الجمعية العامة والذى ترجوه فيه دراسة الوسائل الكفيلة باصدار الحولية خلال مهلة أقصر . وأعرب عن أمله في أن تتمكن ادارة شؤون الاعلام وادارة خدمات المؤتمرات في المستقبل من منح أكبر درجة من الأولوية النصوص المعدة للحولية ، وأن تسهر على وصول النصوص في الوقت المناسب وعلى حسن اعدادها . وقال ان حكومة الولايات المتحدة تعارض بحزم في تعيين موظفين اضافيين لاعداد الحولية بالنسبة لفترة السنتين ١٩٧٦-١٩٧٧ . أما المشكلة التي يطرحها اصدار الحولية في الوقت اللازم فينبغي حلها بفتح اعتمادات تخصص لتعيين موظفين مؤقتين ، وباعادة توزيع الملاكات المتوافرة ، وتحسين التقنيات الادارية .

٣٢- السيد ليمب (جمهورية ألمانيا الاتحادية) : استرعى الانتباه الى أنه يمكن الاستغناء عن تعيين موظفين اضافيين لاعداد " حولية الأمم المتحدة " اذا ماحظيت هذه الحولية بأولوية عالية . وأضاف ان الرد على الانتقادات السليمة التي تم الاعراب عنها بصدد أنشطة بعض ادارات الأمانة العامة ينبغي أن يتم بوجه عام عن طريق تحليل عميق لما يلاحظ من نواقص ، لا عن طريق طلب موظفين اضافيين . وقال ان الفقرة ٣ من تقرير الأمين العام (A/C.5/31/12) التي تعرض فيها أسباب مايحدث من تأخير في اصدار الحولية ، ليست على درجة كافية من التفصيل ، وانه كان ينبغي أن يشار فيها الى الادارات التي تأخرت في تقديم نصوصها ، وأسباب التأخير ، وعدد المرات التي حدث فيها . وهذه المعلومات أساسية لأنه لا يمكن بلوغ النتائج المرغوبة ، كما أشير الى ذلك في الفقرة ١٦ من تقرير الأمين العام ، دون تعاون الادارات المساهمة ، حتى ولو تمت الموافقة على طلب تعيين الموظفين الاضافيين . وقال السيد ليمب أنه يوافق آسفا على توصيات اللجنة الاستشارية (A/31/8/Add.1) ، على أن يكون من المفهوم أنه لا يجوز أن تنشئ هذه التوصيات سابقة بالنسبة لمجالات أخرى من أنشطة الأمانة العامة .

٣٣- السيد رودبوس (هولندا) : انضم الى مثلي ايطاليا وفنلندا في طلب معلومات اضافية . وأعرب عن ارتياحه للتعاون المتزايد الذى يتوطد بين شبكة مراكز الأمم المتحدة للأعلام ، وبرنامج

(السيد رودريوس ، هولندا)

الأمم المتحدة الانمائي ، والوكالات المتخصصة ، وسائر هيئات الأمم المتحدة . وأعرب عن أمله في أن يمتد هذا التعاون في الميدان الى مقر الهيئات المعنية . وأردف أن من الضروري تعزيز التعاون في مجال الاعلام بسبب الأهمية المتزايدة التي تحظى بها الأنشطة القائمة على صعيد منظومة الأمم المتحدة بأكملها . وذكر السيد رودريوس ، في هذا الصدد ، أنه يسجل باهتمام ماورد في الفقرة ١٠٨ من التقرير السنوي للجنة التنسيق الادارية (E/5903) بشأن ماتم تحقيقه من منجزات في مجال اعداد خطة اعلامية مشتركة للأمم المتحدة .

٣٤- وقال ممثل هولندا أنه لايؤيد اقتراح الأمين العام فيما يتعلق بتمويل مراكز الاعلام عن طريق تبرعات خارجة عن الميزانية (A/C.5/31/14 الفقرة ٢٨) . وأضاف أنه ينبغي تمويل المراكز عن طريق اعتمادات مدرجة في الميزانية العادية ، الا اذا قدم البلد المضيف بعض الأماكن على أساس مجاني ، أو اذا قدمت الوكالات المتخصصة مساعدة مماثلة . وتلح الفقرة ١٠ من تقرير الأمين العام على الدور الذي يمارسه الاعلام لتشجيع شعوب العالم على الشعور بأن هذه منظمتها ، وعلى دعم أنشطة هذه المنظمة . ولكن الصورة الرفيعة التي تبرز بها الأمم المتحدة ترتبط بما تفعله المنظمة أكثر مما تتصل بالاعلام الذي تبثه بهذا الشأن . وختم السيد رودريوس كلمته بتأكيد تأييده من جديد لأنشطة ادارة شؤون الاعلام .

٣٥- السيد البورنوز (اكوادور) : أعلن أنه ينبغي ، بالنظر الى اتساع أنشطة الأمم المتحدة ، أن تحظى هذه الأنشطة بدعاية أوسع . وأردف أنه ينبغي لمراكز الأمم المتحدة للاعلام ، كيما تكون فعالة ، أن تتلقى الدعم من الادارات الاعلامية الحكومية ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، والوكالات المتخصصة . ويتسم بأهمية خاصة ، في هذا الصدد ، التعاون الوثيق القائم بين مراكز الأمم المتحدة للاعلام وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، والمشار اليه في تقرير الامين العام (A/C.5/31/14) ومع ذلك ، فان مما يسهل مهمة الممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، الذين عهد اليهم بنشر المعلومات ، أن يتلقوا هذه المعلومات مباشرة من المقر أو من ادارة شؤون الاعلام بالذات . وقال السيد البورنوز انه ، بالنظر الى ارتفاع الأسعار والتضخم ، يؤيد بقوة اقتراح الأمين العام الداعي الى أن تزيد الدول الأعضاء مبلغ ماتقدمه من تبرعات خارجة عن الميزانية لتمويل أنشطة مراكز الاعلام (A/C.5/31/14) ، الفقرة ٢٨) وأردف أنه قد يكون من المرغوب فيه ألا تفتح مراكز جديدة الا في البلدان المستضيفة التي تكون حكوماتها على استعداد لتقديم التبرعات ، كما ينبغي أن تتخذ التدابير كيما تضطلع تدريجيا النفقات حكومات البلدان المستضيفة . وثمة طريقة أخرى ظهرت فعاليتها في الماضي ، وهي دمج مراكز الاعلام بمكاتب ميدانية أخرى تابعة للأمم المتحدة .

٣٦- السيد نودى (فرنسا) : تطرق لموضوع " حولية الأمم المتحدة " فأشار الى أنه يشارك اللجنة الاستشارية في عدم الاقتناع بأن الأمين العام قد استجاب تماما للطلب الذي وجهته اليه الجمعية العامة بأن يدرس الوسائل الكفيلة باصدار الحولية في مهلة أنسب (A/31/8/Add.1 ، الفقرة ٧) وأضاف أنه ليس من الضروري تخصيص موظفين اضافيين لأعداد الحولية ، لأن بالامكان حل المشكلة

عن طريق الاستفادة من الموارد الحالية على نحو أكثر فعالية ، وباعادة توزيع الموظفين ، وزيادة الانتاجية .

مكافآت أعضاء محكمة العدل الدولية (A/31/8/Add.1 ؛ و A/C.5/31/13)

٣٧- السيد سسلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : استرعي الانتباه الى أنه بالنظر الى أن المحكمة هيئة رئيسية من هيئات الأمم المتحدة ولكنها غير تابعة للنظام المشترك ، فان المشكلة المطروحة منذ سنوات ، هي معرفة كيفية وضع مجموعة من المبادىء والخطوط التوجيهية التي تسمح باعادة النظر في مرتبات أعضاء المحكمة وتسويتها على نحو مستقل عما يطرأ من اعادات نظر وتسويات في النظام المشترك للمرتبات والتعويضات . وأردف أن الجمعية العامة قد طلبت الى الأمين العام ، سنة ١٩٧٥ ، أن يقدم اليها مقترحات تتيح لها ايجاد حل عملي ودائم .

٣٨- ومضى يقول ان تقرير الأمين العام (A/C.5/31/13) يعالج بصورة أساسية مسألة التسويات المؤقتة التي تهدف الى التعويض عن حركات غلاء المعيشة التي تنعكس على القدرة الشرائية لمرتبات القضاة . وتقدم اللجنة الاستشارية في الفقرات من ٢ الى ٤ من تقريرها (A/31/8/Add.3)موجزا عن مقترحات الأمين العام . وقال ان النظام الذى يقترحه الأمين العام سيقوم بأداء مهمته ، اذا ماوافقت عليه الجمعية العامة ، على النحو المبين في الفقرة ٦ من تقرير اللجنة الاستشارية .

٣٩- ومضى يقول ان كل نظام لتسوية مرتبات أعضاء المحكمة ينبغي أن يأخذ في اعتباره أولا الرأى الذى أعربت عنه اللجنة الخامسة في الدورة السادسة عشرة للجمعية العامة ، والذى مفاده أنه لاينبغي لمرتبات القضاة أن تكون موضع اعادات نظر كثيرة ، وأن يأخذ في اعتباره ثانيا أحكام المادة ٣٢ من النظام الأساسي للمحكمة التي تنص على أنه لا يجوز ، أثناء مدة خدمة القضاة ، انقاص ماتكون قد حددته لهم الجمعية العامة من مرتبات ومكافآت وتعويضات .

٣٩- ومضى يقول ان كل نظام لتسوية مرتبات أعضاء المحكمة ينبغي أن يأخذ في اعتباره أولا الرأى الذى أعربت عنه اللجنة الخامسة في الدورة السادسة عشرة للجمعية العامة ، والذى مفاده أنه لاينبغي لمرتبات القضاة أن تكون موضع اعادات نظر كثيرة ، وأن يأخذ في اعتباره ثانيا أحكام المادة ٣٢ من النظام الأساسي للمحكمة التي تنص على أنه لايجوز ، أثناء مدة خدمة القضاة ، انقاص ماتكون قد حددته لهم الجمعية العامة من مرتبات ومكافآت وتعويضات .

٤٠- وتابع كلامه قائلا ان اللجنة الاستشارية قد وضعت الاعتبارات المذكورة ورأى رئيس المحكمة في اعتبارها بوجه خاص ، لدى بحث النظام الذى اقترحه الأمين العام ، والذى يرى أن ليس مما يخالف أحكام النظام الأساسي للمحكمة اجراء تخفيض في عنصر كلفة المعيشة . وتبعا لذلك ، توصي اللجنة الاستشارية الجمعية العامة بالموافقة على نظام للتسويات المؤقتة في كلفة المعيشة يتم اجراؤها في الفترات الواقعة مابين عمليات اعادة النظر الدورية العامة في المرتبات .

٤١ - وتبحث اللجنة الاستشارية ، في الفقرتين ١٢ و ١٣ من تقريرها ، مسألة أنسب الأرقام القياسية لحساب هذه التسويات وتخلص الى ان المتوسط الحسابي البسيط لتسويات مقر العمل أفضل من المتوسط المرجح .

٤٢ - وقد اوصت اللجنة الاستشارية كذلك (الفقرة ١٠) بأن يكون مبلغ التسوية متناسبا مع المرتب السنوى ، لأنها لا ترى من المناسب اعتماد الطريقة التي يقترحها الامين العام والتي تدعو الى عدم التمييز ، فيما يجرى من تسويات لاحقة ، بين المرتب الاساسي الذى وافقت عليه الجمعية العامة ومجموع المرتب السنوى من جهة ، والتسويات المؤقتة التي قد يكون سبق منحها من جهة أخرى .

٤٣ - وتابع كلامه قائلا ان اللجنة الاستشارية قد بحثت ، في الفقرتين ١٥ و ١٦ من تقريرها ، مسألة اعادة النظر في مرتبات القضاة ، واوصت بأن تجرى اعادة النظر هذه كل خمس سنوات ، ما لم تقرر الجمعية العامة غير ذلك . وتسهيلا لبحث المسألة ، ادرجت اللجنة الاستشارية في المرفق مشروع قرار تجد دراسته ، على أن تؤخذ في الاعتبار الفقرات ٩ و ١٠ و ١٧ من التقرير .

٤٤ - السيد كفّا (ساحل العاج) : قال ان المبادئ الموجهة التي وضعتها اللجنة التحضيرية والتي ورد ذكرها في الفقرات الفرعية (أ) و (ب) من الفقرة ٥ من تقرير الامين العام ما زالت قائمة .

٤٥ - واضاف انه لا يجوز تحديد مكافآت قضاة المحكمة دون ان يؤخذ في الاعتبار ما يتقاضاه كبار موظفي الامانة العامة ، لا سيما ان رئيس المحكمة قد قورن بمساعد الأمين العام . وقال ان وفده يتفق مع اللجنة الاستشارية ، في الوقت نفسه ، في ان لهذه المكافآت طابعا خاصا ، وانه لا يمكن لذلك ربطها مباشرة أو مقارنتها بما يتقاضاه موظفو الامانة العامة . واضاف انه لا يمكن مقارنتها كذلك بمكافآت قضاة المحاكم الوطنية بالنظر الى اختلاف الاوضاع حسب البلدان .

٤٦ - ومضى يقول ان العادة قد جرت على تحديد سوية مكافآت اعضاء الهيئات أو الهيئات الفرعية للامم المتحدة بالقياس الى مرتبات كبار موظفي الامانة العامة . وبما ان اعادة نظر عامة في مرتبات موظفي الامم المتحدة تجرى عادة كل اربع او خمس سنوات ، فان توصية اللجنة الاستشارية الداعية الى الأخذ بدورة زمنية مدتها خمس سنوات (A/31/8/Add.3 ، الفقرة ١٦) هي توصية في نظره ، على ان يكون في الامكان اجراء اعادة نظر في وقت أبكر اذا استدعت ذلك ظروف استثنائية . وقال ان استكمال المرتب بمبلغ اضافي مؤقت لغلاء المعيشة يسرى مفعوله اعتبارا من أول كانون الثاني /يناير من السنة التي يكون فيها المتوسط المرجح لتسويات المقر قد ازداد أو نقص بمقدار خمس نقاط على الاقل هو أمر له ما يبرره كذلك . واستدرك قائلا انه لا يجوز ، كما أشارت الى ذلك اللجنة الاستشارية في الفقرة ١٠ من تقريرها ، الخلط بين عنصرين من عناصر المكافأة قصد اصلا التمييز بينهما ، وينبغي لذلك ألا يكون مبلغ التسوية تابعا الا للمرتب السنوى . وأردف أن

(السيد كفّا ، ساحل العاج)

وفده يفضل ، من بين الطرق التي اقترحها الامين العام في الفقرة ٢٤ من تقريره ، الطريقة حاء . وهو يوافق على مشروع القرار الذى اقترحته اللجنة الاستشارية .

٤٧ - السيد نوربورى (الولايات المتحدة الامريكية) : قال ان وفده يؤيد دون تحفظ عمل محكمة العدل الدولية ، وانه لا ينبغي اعتبار ملاحظاته انتقادا للمحكمة أو اعضائها .

٤٨ - ومضى يقول ان صحافة الولايات المتحدة قد نشرت ، خلال العام المنصرم ، سلسلة من المقالات التي تتناول بالنقد المرتبات العالية التي يتقاضاها موظفو المنظمات الدولية . وتعبر هذه المقالات عن تناقض محسوس في الدعم الذى كان الرأى العام الامريكي يقدمه لتلك المنظمات حتى ذلك الحين . وكان أحد الانتقادات الرئيسية الموجهة الى هذه المرتبات هو ان اخذ الامم المتحدة بالممارسة القائمة على مقايسة المرتبات لمواجهة التضخم قد أدى الى جعل ما يتقاضاه الموظفون الدوليون مفرطا في الزيادة بالقياس الى ما يتقاضاه أصحاب اعلى المرتبات من اعضاء الخدمة المدنية الوطنية . واردف ان الوفد الامريكي يعارض في مقايسة الاسعار التي تخالف مبدأ نوبلمير ، والتي يرى الوفد انها قد ساهمت الى حد بعيد في تناقص مساندة الرأى العام الامريكي للمنظمات الدولية .

٤٩ - وقال ان احد الاسباب الرئيسية التي يتذرع بها الداعون الى الاخذ بنظام للمقايسة بالنسبة لمرتبات القضاة يتمثل في الرأى الذى اعربت عنه اللجنة الخامسة في الدورة السادسة عشرة ، وهو انه لا يجوز اخضاع هذه المرتبات لاعادات نظر كثيرة . ولكن قراءة متأنية للفقرة ٦٤ من الوثيقة A/5075 تظهر بجلاء ان اللجنة الخامسة كانت تعارض عام ١٩٦١ في اقامة علاقة بين مرتبات القضاة وعنصر متقلب كغلاء المعيشة . وأردف ان وفد الولايات المتحدة مازال عند موقفه عام ١٩٦١ ، وهو الموقف القائل بأن مرتبات القضاة ينبغي ان تكون في وضع يجعل أبرز الشخصيات المؤهلة لممارسة مهام القضاة تقبل الاضطلاع بهذه المهام ، وانه لا يجوز لهذه المرتبات ان تقل عن المرتبات التي يمكن لهؤلاء تقاضيها في بلدانهم بالذات ، كما ينبغي ان تكون ذات طابع يكفل للقضاة استقلالهم المطلق .

٥٠ - ومضى يقول ان المرتب السنوى المعفى من الضرائب الذى يحصل عليه القضاة حاليا والذى يبلغ ٥٠٠٠٠ دولار يزيد بصورة محسوسة عن المرتب المقابل لقضاة في المحكمة العليا للولايات المتحدة ، وهي البلد الذى ينال قضاته أعلى المرتبات القضائية في العالم . وقد أعرب السيد نوربورى لذلك عن شكه في أن لزيادة هذه المكافآت ما يبررها . وقال ان وفد الولايات المتحدة لا يود أن يناقش في المبلغ الحالي لمرتب كاتب المحكمة ، ولكنه يرى انه لا ينبغي اتخاذ هذه الوظيفة مرجعا لحساب مرتبات القضاة . ويرى الوفد ان الاخذ بطريقة تحسب بموجبها مرتبات القضاة وموظفي الفئة الفنية في محكمة العدل الدولية بالقياس الى أعلى مرتبات القضاة الوطنيين هي طريقة لا تزال كفيلة باجتذاب شخصيات بارزة ومؤهلة مع الاحتفاظ بالطابع الخاص للمحكمة . ولذلك فان وفد الولايات المتحدة سيعارض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/8/Add.3 .

٥١ - السيد اكاشي (اليابان) : قال انه ينبغي للتعديلات التي سيجرى ادخالها على المرتبات الاساسية للقضاة ان تتفق مع المعايير المحددة في الفقرة ١٣ من تقرير الامين العام ، مع اعتبار الملاحظات التي ابدتها اللجنة الاستشارية في الفقرة ١٤ من تقريرها . ويشارك الوفد الياباني اللجنة الاستشارية رأيها في وجوب اعادة النظر في المرتبات كل خمس سنوات ، وانه ينبغي العثور على صيغة تكفل الابقاء على القوة الشرائية لهذه المرتبات بحيث لا يكون من الضرورى اجراء اعادات نظر اكثر تواترا . وان مما يبرر مثل هذه التسويات المؤقتة ما سجلته السنوات الاخيرة من معدلات التضخم ومن تقلبات واسعة في اسعار الصرف . وأضاف ان الوفد الياباني ربما كان يفضل ، من بين الطرق الثماني التي اقترحها الامين العام ، الاخذ باحدى الطرق جيم ، أو دال ، أو هاء ، أو واو ، التي تأخذ في اعتبارها ان معظم القضاة يقضون زهاء نصف العام في لاهاى . ولكن الوفد مستعد للقبول بالطريقة حاء التي اوصت بها اللجنة الاستشارية لما تتميز به من البساطة . ويلاحظ الوفد أنه لن تكون لهذه الطريقة آثار مالية بالنسبة لميزانية ١٩٧٦-١٩٧٧ ، وهو مستعد للتصويت الى جانب مشروع القرار الذى اقترحته اللجنة الاستشارية .

البند ٩٣ من جدول الاعمال : الخطة المتوسطة الاجل (تابع)

(أ) الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٧٨-١٩٨١ والخطة المنقحة لعام ١٩٧٧ [A/31/3 (الفصل الثالث ، الفرع حاء ، والفصل السابع ، الفرع ألف) ، و A/31/6/Add.1 (المجلدان الأول والثاني و Corr.1 الى 5) ، و A/31/38 ، و A/31/139 ؛ و A/C.5/31/15 ، و A/C.5/31/27 ؛ و E/RES/2017 ، و 2019 (د - ٦١)]

٥٢ - السيد اليسون (نيجيريا) : قال ان الخطة المتوسطة الاجل تتسم بأهمية بالغة بالنسبة لوجود الامم المتحدة وفعاليتها ، سواء في المستقبل القريب أو الطويل الاجل . ولا يتبين بوضوح المعنى الذى تضفيه الامانة العامة على كلمة " خطة " ، وذلك لان الخطة المتوسطة الاجل ليست خطة بالمعنى المألوف . ولكن ، بما انه ليس ثمة جهاز دولي حكومي مكلف بوضع خطة ، فان الخطة التي قدمتها الامانة العامة هي أكثر وثائق العمل ملاءمة بالنسبة لسنة لا تعرض فيها ميزانية . وأردف ان من العسير لذلك الاتفاق مع رأى اللجنة الاستشارية التي ترى ان الخطة " هي في الاساس عملية جرد " (A/31/139 ، الفقرة ٥) وأن " مركز هذه الخطة ليس واضحا تماما (A/31/139 ، الفقرة ٩) ، وذلك لأن لهذه الخطة طابعا تجريبيا واضحا ، وانها لا تقتصر على جرد المشاريع السابقة بل وتوصي بمشاريع جديدة . واستدرك يقول انه لم يجر تناول جميع المشاريع كما ينبغي . وقد طلبت الجمعية العامة الى الامين العام ، في قرارها ٣٣٩٢ (د - ٣٠) ان يقدم خطة متوسطة الاجل عن الفترة ١٩٧٨-١٩٨١ ، وذلك فيما يبدو لأنها رأت ان من الاصوب وضع الخطة قبل فتح الاعتمادات المتصلة بها . واستدرك يقول ان التخطيط الناجح يقتضي ان تؤخذ في الاعتبار المبالغ المتوفرة فضلا عن فعالية البرامج المقترحة ، وانه ينبغي اذن للجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية ان تبديا ما تريانه بشأن فعالية الخطة والمنافع المتوقعة منها . وينبغي مع

(السيد اليسون، نيجيريا)

ذلك الاعتراف ، رغم ما قد يعتور هذه الخطة من عيوب هيكلية ، بأن الامانة العامة قد بذلت كل ما يمكن توقعه منها في الفترة التي اتيحت لها . وأردف السيد اليسون انه يؤيد مع ذلك جميع التوصيات الهادفة الى اعتماد مفهوم منسجم ومتناسق للتخطيط في منظومة الامم المتحدة.

٥٣ - ومضى يقول ان منظومة الامم المتحدة قد ازدادت وعيا بالمشاكل الانمائية خلال السنوات الاخيرة . وقال ان القسم الثالث من المجلد الاول للخطة يتناول التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية . ولكن بعض وفود البلدان النامية تشعر بالقلق اذ تلاحظ ، في هذا الصدد ، ان الخطة المتوسطة الاجل تكاد تقتصر على التوصية بدراسات جديدة لمسائل تتسم بأهمية جوهرية بالنسبة لانماء الاغلبية العظمى من الدول الاعضاء . ولذلك فان في الخطة نواقص كبيرة ، وينبغي للخطط المقبلة ان تحدد الأولويات للقيام بمشاريع ذات أثر بالنسبة للبلدان النامية . ومما يجدر فعله كذلك تأمين التنسيق فيما بين جميع الاجهزة المكلفة باعداد الخطة ، سواء على الصعيد الاقليمي أو في نطاق الامانة العامة ، وتقديم تعليمات للمجلس الاقتصادى والاجتماعي وللجمعية العامة فيما يتعلق بالمجالات التي يمكن تخفيض الاهتمام بها . وأضاف انه ينبغي لواضعي الخطة في المستقبل ألا يكتفوا بتقديم نظرة شاملة عن انشطة الامم المتحدة الى الامين العام ، بل وان يتمتع الامين العام بسلطة واسعة تمكّنه من ترتيز تخطيط المشاريع المتصلة بهذه الانشطة في مختلف المناطق الجغرافية . وبذلك يمكن تلافي الاتجاه الى السماح للهيئات الدولية الحكومية باضافة بعض المشاريع ، على أساس اختصاصها ودون تنسيق ، كما يمكن بذلك تأمين قيام تعاون أقاليمي .

٥٤ - وقال ان للخطة المتوسطة الأجل طابعا تجريبيا . ولكنه كان ينبغي لهذه التجربة ان تستلهم عدة مشاريع وبرامج ناجحة للامم المتحدة . واستدرك يقول ان الوثيقة الحالية ، بالنظر لضيق الوقت المتوفر ونقص المعلومات ، تشكل مع ذلك أداة ذات فائدة . والامل معقود على ان يعاد النظر في الخطة ، مع اعتبار ما تم الاعراب عنه من اقتراحات ، قبل ان تدخل هذه الخطة حيز التنفيذ .

٥٥ - السيد هانسن (رئيس لجنة البرنامج والتنسيق) : تكلم عن طبيعة وغاية الخطة فقال ان اية خطة تمثل عملية تحويل المقاصد التشريعية الى مجموعة من الاهداف - وهي اهداف تتم صياغتها كميا قدر الامكان كما تتم برمجتها في اطار جدول زمني معين - وتمثل الخطة كذلك وسيلة لتحقيق الاهداف المذكورة عن طريق عمل مختلف الادارات والاجهزة. فالخطة تعرض اذن اهدافا نظرية والوسائل التي يمكن بها السعي لبلوغ هذه الاهداف. والخطة اذن تحيط بعدد كبير من المهام كما تستعرض عمل عدد كبير جدا من الهيئات التشريعية والتنفيذية. والخطة أداة يستخدمها المديرون لترجمة المهام المحددة في مختلف القرارات الى مقترحات برنامجية وأداة تستخدمها الهيئات الدولية الحكومية على مختلف المستويات لاستعراض هذه المقترحات ودراستها وتفسير قرارات الهيئات التشريعية ، وهي أداة تستخدمها كذلك هذه الهيئات الدولية الحكومية نفسها لتقدير فائدة البرامج قيد التنفيذ ، وأداة تستخدمها لجنة البرنامج والتنسيق نفسها

(السيد هانسن)

للتأكد من حسن تنسيق الخطط ، سواء فيما يتعلق بهيئات الامم المتحدة او بالمنظومة في مجموعها . وتستخدم الخطة أيضا لتحديد الاولويات ومعدلات النمو النسبي ، وهي تشكل لذلك الاطار الذى ينبغي ان توضع فيه الميزانية البرنامجية التالية . وقد رأت لجنة البرنامج والتنسيق ، بالنظر الى ما تتسم به عملية التخطيط من تعقيد ، ان الخطة المتوسطة الاجل مرضية بوجه مجمل ، غير انه لابد من ادخال عدة تعديلات عليها . فينبغي للخطة بوجه خاص ان تتضمن مزيدا من المعلومات عن الانشطة على صعيد المنظومة (A/31/38 ، الفقرتان ٨٣ و ٨٤) ، وكذلك معلومات مالية أكثر تفصيلا (A/31/38 ، الفقرة ٤) . وأضاف ان من المفيد ، فيما يتعلق بهذه المعلومات الاخيرة ، اللجوء الى طريقة " المغلفات المالية " شريطة الا يثير النقاش حول الحدود العليا والدنيا للمبالغ كثيرا من النزاع . وأضاف انه يجدر كذلك تعديل هيكل الخطة . وقال ان الاخذ بالمنهج " الوظيفي " حسب الانشطة المضطلع بها ، والاخذ بالمنهج " الهيكلي " حسب الادارات التي تضطلع بهذه الانشطة ، لا ينفي احدهما الآخر ، بل ان مما لا شك فيه ان المنهج الوظيفي اكثر فائدة في وضع السياسات العامة ، وان المنهج الهيكلي اكثر فائدة في التنظيم الادارى . واضاف ان المنهج التقليدى حسب ابواب الانفاق اكثر فائدة من الوجهة المحاسبية . وخلص الى القول بان ليس ثمة منهج وحيد يمكنه تلبية جميع الاحتياجات ، وان طريقة العرض التي أخذت بها الامانة العامة هي طريقة مرضية . وبما انه ينبغي للخطة ، في هيكلها بالذات ، ان تأخذ في الاعتبار وجود عدد كبير من مراكز اتخاذ القرارات ، فان من المناسب التفكير في طريقة للعرض تبعا للبرامج الكبرى ، وطريقة اخرى تبعا للمنظمات . واردف ان الخطة المعروضة تلبي هذه الضرورة المزدوجة . وتتبين فائدة طريقة العرض هذه بوجه خاص بالنسبة للبرامج الكبرى الكثيرة التي تتألف من برامج مختلفة تدار بوجه مستقل من جانب المقر واللجان الاقليمية . واضاف ان البرامج القطاعية أو الوظيفية ، على المستوى الاقليمي ، قد تم استكمالها في اطار المنهج المتعدد القطاعات الذى وضعته كل لجنة من اللجان الاقليمية ، مما زاد في اهمية التنسيق بين المقر واللجان الاقليمية . وقد دعت لجنة البرنامج والتنسيق ، في هذا الصدد ، الى تكثيف تبادل الخبرات بين المقر واللجان الاقليمية (A/31/38 ، الفقرة ٩٨) . وقدمت لجنة البرنامج والتنسيق توصيات أخرى محددة بشأن هيكل الخطة (A/31/38 ، الفقرة ٥) .

٥٦ - وتطرق لموضوع حجم المعلومات التفصيلية التي ينبغي ان تشتمل عليها الخطة ، فقال ان ليس من اليسير تقديم جواب بشأنها ، وذلك لأن المعلومات اللازمة تتبدل تبعا لمختلف الانشطة التي تحيط بها الخطة . وقال ان بعض الوفود قد اعربت عن رغبتها في أن تتسم الخطة بالايجاز والدقة ، بينما طالبت وفود اخرى بمعلومات اكثر تفصيلا ، ولكن التناقض ليس الا ظاهريا لأن الأمر لا يتعلق بالاختيار بين مختلف الطرق في عرض نشاط واحد بالذات ، بل بالتمييز بين المعلومات حسب الاحتياجات . وقد اعرب عن رغبة لجنة البرنامج والتنسيق في الحصول على عرض خاطف من الامين العام يقترح فيه بعض المبادئ التوجيهية للعمل المقبل ، ولكن هذا العرض لن يغني عن ضرورة الحصول على معلومات من النوع الوارد في الخطة المعروضة ، وهي معلومات لا يمكن للجنة

(السيد هانسن)

البرنامج والتنسيق بدونها الاضطلاع بمهامها ، اى التحقق من أن اعداد البرامج يستجيب لمقاصد الهيئات التشريعية ، والتأكد من وجود التنسيق داخل المنظمات وفيما بينها ، وتحليل البرامج للتمكن من الغاء ماتقادم منها او زالت فعاليته . واردف ان هذا العرض الموجز للامين العام يقدم اطارا مفيدا لانجاز هذه المهام ، وان الاقتراح الذى قدمه ممثل ترينيداد وتوباغو ، والذى يدعو الى وضع خطة في مجلدين (A/C.5/31/SR.5 ، الفقرة ١٣) يستجيب في الوقت نفسه فيما يبدو ، لمتطلبات تحديد السياسات العامة ولمهمتي البحث والتنظيم الادارى .

٥٧ - وتكلم عن طابع الخطة فقال ان لجنة البرنامج والتنسيق ترى ان الخطة التي قدمها الامين العام تتسم بطابع خطة مقترحة او مشروع خطة ، وانه ينبغي ان تبحثها هيئات دولية حكومية وان تعدلها عند الحاجة قبل ان تصبح خطة المنظمة . ولكن من المهم ، كما لفتت اللجنة الاستشارية الانتباه الى ذلك ، معرفة موعد وضع نقطة نهائية للخطة . أما الامين العام فيرى ان النقطة النهائية تعود الى المهلة التي يحددها لتقديم المقترحات الواردة من مختلف ادارات الامانة العامة . ولكن النقطة النهائية اقل وضوحا بالنسبة لقيام الهيئات الدولية الحكومية ببحث الخطة . والامر المثالي ان تقوم جميع الهيئات المكلفة باعداد البرامج بدراسة الخطة قبل اجتماع لجنة البرنامج والتنسيق ، وان يشكل البحث النقدى الذى تقوم به لجنة البرنامج والتنسيق هذه النقطة النهائية ، باستثناء بعض التعديلات الجديدة المحتملة التي قد يجريها المجلس الاقتصادى والاجتماعي والجمعية العامة . واعرب عن اسفه لأن هذا المفهوم ، كما اشار الى ذلك ممثل ترينيداد وتوباغو ، قد يكون مفهوما مثالثا غير انه لا يمكن تطبيقه عمليا . وقد ادركت لجنة البرنامج والتنسيق صعوبة ذلك وقررت الا تقوم بدراسة عميقة لاجزاء البرنامج التي ينتظر صدور مبادئ توجيهية هامة وجديدة بصدد السياسة العامة التي ستتبع بشأنها . والنقطة النهائية في مثل هذه الحالة تضعها الجمعية العامة لدى قيامها ببحثها النهائي الخاص ، ولكنه ينبغي حتى لهذا البحث الاخير ان يكون شرطيا وأن يتيح الاضطلاع ببعض الانشطة التي ستقوم الهيئات التشريعية بالترخيص لها في وقت لاحق ، او الاضطلاع ببعض الانشطة غير المتوقعة .

٥٨ - ومضى يقول ان مشكلة " النقطة النهائية " هذه ليست سوى احد جوانب المعضلة الاساسية التي يطرحها التخطيط . وبما ان مبرر وجود التخطيط هو اكساب البرمجة طابعا اكثر تنظيما وقابلية للتوقع بعض الشيء ، فلا بد لهذا التخطيط ان يفرض على البرامج ذلك القسر الذى يرتبط باتخاذ القرارات . واستدرك يقول ان الواقع المحسوس الذى ينبغي للبرامج ان تواجهه لا يتسم دائما بطابع منظم او متوقع . فالاولويات التي يحددها المجتمع الدولي والانشطة الميدانية التى تضطلع بها المنظمة خاضعة للتطور . واذا قدر للخطة الا تكون اكثر من مجرد جدول بالبرامج التي تأخذ الجمعية العامة علما بها ، فذلك يعني ترك البرامج تنمو تلقائيا الى حد ما ، مما يجعل عملية التخطيط بكاملها خالية من المعنى . اما اذا اعتمدت الخطة في شكل قرار ذى قوة الزامية ، وكانت غير قابلة لأى تعديل ، فانها تصبح معوقة للتقييم الدينامي للبرامج . واذا ما أريد

الابقاء على معنى وفائدة عملية التخطيط هذه ، فينبغي العثور على حل يقع ما بين هذين الطرفين . ومن المرجح ان افضل الحلول هو ذلك الذى رسم خطوطه عدد من الوفود ، وهو انه ينبغي للجمعية العامة ان توافق على الخطة آخذة في اعتبارها توصيات لجنة البرنامج والتنسيق ، واللجنة الاستشارية ، والمجلس الاقتصادى والاجتماعي .

٥٩ - وتابع كلامه قائلا ان مسألة العلاقات بين لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية تعاود الظهور بصورة مستمرة في تقارير هاتين الهيئتين ومناقشات اللجنة الخامسة . وقد ادى الاخذ بعملية التخطيط ، ولا سيما ميزنة البرنامج ، الى تعزيز العلاقات الوظيفية بين هاتين اللجنتين بصورة ملحوظة ، وذلك لان المبرر الرئيسي لميزنة البرنامج هو بالتحديد العزم على تجنب الوقوع في وضع تبحث فيه البرامج دون النظر الى ما لها من آثار على الميزانية وما للميزانية من آثار عليها والسعي الى استكمال هذين الجانبين من جوانب ادارة الموارد . وتبعا لذلك ، أصبحت وظائف لجنة البرنامج والتنسيق التي تقوم اساسا على اعداد البرامج . ووظائف اللجنة الاستشارية التي تقوم اساسا على وضع الميزانية ، وظائف وثيقة الاتصال بعضها بالبعض الآخر ، غير ان ذلك لا يعني بالضرورة انها اصبحت وظائف متماثلة او متداخلة . واضاف ان الحل المثالي ، من الوجهة الهيكلية ، قد يكون بالفعل الا توجد سوى هيئة واحدة بالذات. ولكن المهام المتصلة بادارة الموارد هي على درجة من التنوع ، واتساع المدى ، وضخامة حجم العمل ، بحيث تجعل أمر قيام توزيع لهذه المهام بين اللجنتين أمرا له مبرراته الأكيدة . واردف ان التقسيم المثمر للعمل ، على النحو الذى يتصوره ممثل النمسا ، هو تقسيم قائم بالفعل ويحتاج الى مزيد من التحديد . ووفقا لولاية كل لجنة ستكون مهمة اللجنة الاستشارية بوجه خاص دراسة الميزانية البرنامجية ، واصدار آراء تتصل طبيعتها بشؤون الادارة والميزانية . اما لجنة البرنامج والتنسيق فتتولى بصورة اساسية بحث البرامج في الخطط المتوسطة الاجل والميزانيات البرنامجية . وللجنة البرنامج والتنسيق دور ثلاثي الجوانب يقوم على التفسير والتحليل والتقييم . فعلى اللجنة ان تفسر العلاقات القائمة بين القرارات والبرامج ، وان تحلل العلاقات القائمة بين العمل الذى يجرى وفقا للبرامج والنتائج المتوخاة من هذا العمل ، وان تتأكد من ان هذه النتائج تتفق مع الاتجاهات . وستواصل لجنة البرنامج والتنسيق دراسة بعض البرامج دراسة عميقة وفقا للمبادئ التي اعتمدتها في دورتها السادسة عشرة . وينبغي للجنة البرنامج والتنسيق ، وهي تعتمد في اجراء تحليلاتها على طريقة عرض الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٧٨-١٩٨١ ، ان تشذّب طريقتها المنهجية بحيث تساعد المجلس الاقتصادى والاجتماعي والجمعية العامة على تحديد الاولويات . وستحتاج اللجنة ، تحقيقا لهذه الغاية ، الى تطبيق اجراءات تقييمية اكثر منهجية ، على الصعيدين الداخلي والخارجي ، والى الحصول على معلومات افضل عن الطريقة التي تتوزع بها الموارد بين المشاريع التي يستمر العمل بها ، والمشاريع قيد التنفيذ التي ينبغي انجازها خلال فترة السنتين الحالية ، والمشاريع الجديدة ، بحيث تتكون لديها فكرة افضل عن معدل تجدد الانشطة .

(السيد هانسن)

٦٠ - ومضى يقول ان المجلس الاقتصادى والاجتماعي واللجنة الخامسة كانا على صواب في توجيه النقد الى لجنة البرنامج والتنسيق لعدم التزامها الدقة في توصياتها الخاصة بالبرنامج ، ولانها لم تعالج بصورة حاسمة مشكلة الاولويات. واستدرك يقول ان لجنة البرنامج والتنسيق قد صاغت مع ذلك ، خلال السنة الجارية ، بعض التوصيات المحددة فيما يتعلق بمعدل النمو . وقد أشار بعض المتكلمين ، خلال المناقشة ، الى ان الطرق المنهجية التي طبقت حتى اليوم في مشكلة الاولويات مازال يعتورها الكثير من النقص . وذكرت بعض الوفود انه لا يمكن وضع ميزانية برنامجية جيدة ما لم يتم التوصل الى حل مسألة تحديد الاولويات . ولكن التجربة قد بينت ، على النقيض من ذلك ، ان الاخذ بميزنة البرنامج وبالتخطيط قد سهل امر تحديد الاولويات ، اذ قدم للدول الاعضاء جدولا للأنشطة اكثر دقة من حيث مضمونها وترابطها . واستدرك يقول ان لجنة البرنامج والتنسيق لم تتجاوز بعد مرحلة تناول المشكلة ومازالت امامها عدة صعوبات . واول هذه الصعوبات ان الجزء المخصص من الموارد او معدل النمو لا يشكل سوى مؤشر وحيد لأهمية البرنامج . ولذلك فان تحديد لجنة البرنامج والتنسيق لمعدل النمو النسبي لا يشكل مطلقا حكما تقييميا عن الاهمية الذاتية لنشاط من الانشطة في حد ذاته ، بل انه يقتصر على الاشارة الى رأى لجنة البرنامج والتنسيق بشأن الحجج التي قدمتها ادارة البرنامج للابقاء على انشطتها او انماء هذه الانشطة. وتتمثل الصعوبة الثانية في ان تحديد أولويات البرامج دون التمييز بين عناصر كل برنامج هو بالضرورة أمر ذو نطاق محدود .

٦١ - وقال السيد هانسن ان عدة وفود قد ابدت بعض الملاحظات بشأن الدور الذى يمكن للجنة البرنامج والتنسيق ووحدة التفتيش المشتركة القيام به في مجال التقييم . وأردف انه يكتفي بالقول ان عملية التقييم ينبغي بالضرورة ان تشكل جزءا لا يتجزأ من بحث البرامج ، وذلك على جميع المستويات التي يتوجب فيها على الهيئات الدولية الحكومية دراسة هذه البرامج .

٦٢ - وتطرق السيد هانسن الى التنسيق على صعيد المنظومة فقال ان لجنة البرنامج والتنسيق مازالت لا تفي بهذه المهمة بما تستوجبه من فعالية . واردف ان من غير الواقعي ان نتوقع من لجنة البرنامج والتنسيق القيام ببحث نقدى لبرامج الوكالات افضل من ذاك الذى تقوم به الهيئات التنفيذية الخبيرة بالموضوع ذاتها . ولذلك فان على لجنة البرنامج والتنسيق ان تركز بوجه خاص على اقامة الصلات بين المنظمات بغية تعزيز التخطيط المشترك والتعاون المثمر فيما بين الوكالات .

٦٣ - الرئيس : اعلن ان اللجنة قد انهت مناقشتها للخطة المتوسطة الاجل ، وانه لذلك يعلق بحث هذا البند الى ان يتم توزيع مشروع القرار الذى تقوم بعض الوفود باعداده .

رفعت الجلسة في الساعة ١٨/١٠